الأمم المتحدة

A/57/PV.94

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٩٤**
الاثنين، ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/57/840/Add.1 و Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل الشروع في النظر في البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقتين (A/57/840/Add.1 و Add.2) اللتين تتضمنان نص رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام، يبلغ الجمعية فيها أنه منذ أن أصدر رسالته الواردة في الوثيقة A/57/840، قامت جيبوتي وقيرغيزستان بتسديد المبالغ اللازمة لخفض متأخراتهما إلى ما يقل عن المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هاتين الوثيقتين؟

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

مشروع القرار A/57/L.83/Rev.1

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بهذا البند، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار منقح عنوانه ''إدانة الهجوم الذي تعرض له مبنى وموظفو الأمم المتحدة في بغداد'' والذي أُصدر بوصفه الوثيقة A/57/L.83/Rev.1.

يشرفني أن أعرض على الدول الأعضاء مشروع القرار A/57/L.83/Rev.1، الذي يدين الهجوم على موظفي الأمم المتحدة ومقرها في بغداد، العراق، في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. وكانت تلك المرة الأولى في تاريخ منظومة الأمم المتحدة، بمكاتبها الميدانية الكثيرة في العالم، التي ارتكب فيها هجوم متعمد بهذا الحجم الكبير على المنظمة، فراح ضحيته ٢٠ شخصا - منهم ١٥ من موظفي الأمم المتحدة - وأصيب مائة شخص أبرياء آخرون بجراح. كان ذلك عملا من أعمال العنف لا معنى له ضد أشخاص يخدمون قضية السلم والأمن ويقدمون المساعدة الإنسانية. إن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-49974 (A)

فقدان حياة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام في العراق السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، قد حرم الأمم المتحدة من أحد ألمع موظفيها وأكثرهم خبرة. ينبغي لنا نحن أعضاء الجمعية العامة، الذين نمثل البشرية جمعاء، أن نعرب رسميا عن اشمئزازنا وحزننا إزاء تلك الأعمال المدمرة وغير المبررة وأن نعقد العزم معا على تكثيف جهودنا للعمل ضد الإرهاب.

وبتلك الروح، أود أن أعرض تنقيح مشروع القرار الأصلي، للتأكيد من جديد على أن الأمم المتحدة ستواصل تقديم المساعدة إلى الشعب العراقي والمساعدة على بناء السلام والعدل. وقد يلاحظ أعضاء الجمعية أن نص هذا التنقيح مماثل لنص الفقرة الأخيرة من البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، الوارد في الوثيقة S/PRST/2003/13. مرفقة نسخة من ذلك البيان مع الوثيقة A/57/L.83/Rev.1 لتيسير المراجعة.

أفهم أنه لا يوجد متكلمون قبل اعتماد مشروع القرار. وعليه سنشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/57/L.83/Rev.1 .

ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/57/L.83/Rev.1، المعنون ''إدانة الهجوم الذي تعرض له مبنى وموظفو الأمم المتحدة في بغداد''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/57/L.83/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/57/L.83/Rev.1 (القرار ٣٣٨/٥٧).

السيد ويغوي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بصفتي رئيس المجموعة لهذا الشهر.

إن أفريقيا تؤكد من جديد إدانتها القاطعة للإرهاب.ونتعهد بأن نتعاون مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، من خلال الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف، لمكافحة هذا الخطر في جميع أشكاله.

ونحن ندين بأشد العبارات الهجوم الإرهابي على مقر الأمم المتحدة في بغداد في ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣، والذي أدى إلى مقتل ١٥ من موظفي الأمم المتحدة بما في ذلك السيد سيرجيو فييرا دي ميلو مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمبعوث الخاص للأمين العام في العراق. ونحيي شجاعة وتفاني أولئك الموظفين الدوليين، الذين دفعوا أغلى ثمن في خدمتهم للإنسانية.

ونؤكد من جديد تأييدنا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣)، المتعلق بحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة والموظفين الإنسانيين في مناطق الصراع.

إن أفريقيا تؤيد القرار المعنون ''إدانة الهجوم الذي تعرض له موظفو ومبنى الأمم المتحدة في بغداد''.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئ الرئيس بالنجاح في إكمال أعمال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة والطريقة الفعالة التي أدارها بها. ونتمنى له حظا سعيدا في جهوده المستقبلية.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أعرب، بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية، عن تقديرنا وامتناننا على توجيهكم الممتاز لعمل الدورة الحالية للجمعية العامة.

إن أعضاء المجموعة الآسيوية، يشعرون بقلق كبير حيال الحالة في العراق. ونحن نعرب عن شعورنا العميق بالصدمة تجاه الهجوم الذي وقع على مكتب الأمم المتحدة في بغداد، وندين بشدة ذلك العنف الإرهابي الذي ارتكب ضد

موظفي الأمم المتحدة. ونعرب عن مواساتنا الصادقة وأسفنا العميق لأسر الضحايا.

ومن المؤلم لنا على وجه الخصوص أن الممثل الخاص للأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، قتل في ذلك الهجوم. ورحيله لا شك يمثل خسارة فادحة للأمم المتحدة. بيد أن تفانيه وبسالته وسعيه إلى تحقيق السلام والعدالة أمور ستتذكرها شعوب العالم إلى الأبد.

ويمثل الإحلال العاجل للسلام والاستقرار والسعي على طريق إعادة الإعمار والتنمية في العراق الأمل لعموم دول المجموعة الآسيوية وللمجتمع الدولي برمته. وقد أظهر الهجوم الإرهابي على مكتب الأمم المتحدة في العراق مرة أخرى أن إعادة بناء العراق ما زالت تواجه تحديات خطيرة؛ ولن تتكلل بالنجاح بدون المشاركة الواسعة والتعاون الوثيق من جانب المجتمع الدولي.

ونؤمن إيمانا راسخا بأن عملية الاستقلال والاستقرار والتنمية في العراق لن تتوقف نتيجة لهذا الهجوم. وكذلك لن تتوقف بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق. وتود الدول الأعضاء في المجموعة الآسيوية أن تشاطر المجتمع الدولي الاستمرار في تأييد الأمم المتحدة وهي تضطلع بدورها الهام في مسألة العراق بغية مساعدة الشعب العراقي في استعادته العاجلة للاستقرار والتنمية في ذلك البلد.

السيد جغيرمانيس (لاتفيا) (تكلم بالانكليزية): تتشرف لاتفيا، بوصفها رئيسا لمجموعة الدول الأوروبية الشرقية، بأن تدلي بالبيان التالي نيابة عن وفودنا.

ونود أن نسترعي انتباهكم، سيدي الرئيس، إلى حقيقة أن روسيا تقدمت في وقت سابق بتعديلها لمشروع القرار (A/57/L.83/Rev.1) الذي عرضتموه. إننا نؤيد تأييدا تاما اتخاذ ذلك القرار، المعنون ”إدانة الهجوم الذي تعرض له مبنى وموظفو الأمم المتحدة في بغداد“. وبالمثل نؤيد قرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣).

ولقد شعرنا بالصدمة إذ علمنا بوقوع الهجوم على مقر الأمم المتحدة في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس، الذي نجم عنه العديد من الخسائر البشرية، كان من بينها، لأعمق أسفنا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق، الدبلوماسي البرازيلي المرموق سيرجيو فييرا دي ميللو. وينبغي أن يعتبر ذلك الهجوم الإرهابي العشوائي على موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون عملا شاقا لإيصال المساعدة اللازمة إلى العراق هجوما على منظومة الأمم المتحدة بأسرها وعلى القيم والمبادئ الإنسانية.

وفي ذلك اليوم، أدركنا مرة أخرى أن الإرهاب لا يعرف الحدود وأن الإرهابيين لا غرض لهم سوى التدمير والإفناء. وما فتئ وجود الأمم المتحدة في كل مكان ينظر إليه دوما بوصفه رمزا وضمانا للقيم البشرية العالمية. ولا شك، أن هذا الهجوم كان تحديا سافرا للمجتمع الدولي، ويجب ألا يمضي دون رد عادل عليه.

وبلداننا، أسوة بسائر العالم المتحضر، تشجب هذا الشكل من الإرهاب الدولي وتؤمن بأن مرتكبي هذه الجريمة كانوا يحاولون تخريب عملية تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق ومنع الأمة العراقية من إنشاء بلد ينعم بالسلام والاستقرار والرخاء. إن آخر التطورات – الهجوم على السفارة الأردنية ومقر الأمم المتحدة في بغداد واغتيال رجل الدين الشيعي الكبير أية الله محمد باقر الحكيم في مدينة النجف المقدسة – توضح أن العراق يتحول إلى أحد ميادين المعركة الرئيسية للمجتمع الدولي في مكافحته للإرهاب.

ونحن مقتنعون بأن الضربة المؤلمة التي تلقتها الأمم المتحدة لن توقفنا عن تحقيق الاستقرار في مرحلة ما بعد

الحرب في العراق وعودة ذلك البلد إلى الأسرة الدولية للأمم.

السيد هيرالدو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): يشرفني أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لكي أعرب عن تأييدنا لمشروع القرار (A/57/L.83/Rev.1) الذي عرضه رئيس الجمعية العامة، وهو مشروع القرار الذي يشجب الهجوم على موظفي الأمم المتحدة في مقرها في بغداد، بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. ونحن إذ نشاطر في الإدانة الشديدة لذلك الهجوم الإرهابي على الأمم المتحدة والمُثُل التي تذود عنها المنظمة في جميع أرجاء العالم، نود أن نعرب عن صادق تعازينا للأمم المتحدة وللأمين العام ولأسر وأصدقاء موظفي الأمم المتحدة الذين فقدوا أرواحهم في هذا الهجوم المتصف بالجبن. كما نود أن نعرب عن تضامننا مع ما يزيد على ١٠٠ شخص أصيبوا بجراح في الهجوم.

وبالنسبة لمجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تحمل هذه المأساة مغزى كبيرا، لأننا فقدنا المفوض السامي لحقوق الإنسان والممثل الخاص للأمين العام في العراق، السيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وهو دبلوماسي برازيلي مرموق، أظهر خلال عمله الناجح في خدمة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، خصالا مهنية وشخصية متميزة وعدت بمستقبل عظيم في المنظمة. وكما قال الأمين العام، فإن الموت المفاجئ للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو يمثل خسارة لا يمكن تعويضها للمنظمة. إننا أيضا نؤيد الأمم المتحدة في مسعاها لمواصلة العمل على توطيد السلام والعدالة في العراق.

وبالإضافة إلى الإعراب عن شكركم، سيدي الرئيس، على الطريقة الحكيمة التي وجهتم بها عمل الجمعية العامة، نود أن نعرب مرة أخرى عن أسفنا العميق فضلا عن أقوى تأييدنا لمشروع القرار الذي عرضتموه. ونود أن نشارك في النداء العاجل الوارد في القرار بتكثيف التعاون الدولي بغية تقديم مرتكبي ومنظمي ورعاة هذا العمل الإرهابي البغيض إلى العدالة.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى أن أتقدم بتعازينا إلى الأمم المتحدة وأسر وأحباب ضحايا الجريمة النكراء والمفجعة التي ارتكبت في بغداد قبل ثلاثة أسابيع. ونود أن نكرم السيد سيرجيو فييرا دي ميللو وأن نشيد به إشادة خاصة، بوصفه موظفا مدنيا دوليا بارزا كرّس حياته للحد من المعاناة البشرية ولمساعدة من هم في أشد الحاجة إلى مساعدة. لقد ضحى هو وزملاؤه بأرواحهم — ولكن يجب ألا تذهب هذه التضحية سدى. إننا نؤيد بشدة عمل الأمم المتحدة في العراق لدعم الشعب العراقي. ونؤكد من جديد وبقوة الحاجة إلى احترام سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في ظل جميع الظروف. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لتقديم المسؤولين إلى العدالة، ويجب أن نعزز جهودنا وتعاوننا الدولي لمكافحة جميع أعمال الإرهاب.

وفي هذا الصدد، نشكر جنوب أفريقيا ونشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم في تقديم القرار المتخذ للتو إلى الجمعية العامة. ويحظى القرار بكامل تأييدنا.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): بفضل مبادرتكم، سيدي الرئيس، نجتمع اليوم بشعور من الحزن العميق لكي نشيد إشادة خاصة بسيرجيو فييرا دي ميلو وجميع موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في الهجوم الغادر في بغداد بتاريخ ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣. لقد ضحى وزملاؤه التضحية القصوى من أجل التزامه المتسم بإنكار الذات للنهوض بالمُثُل التي تعمل من أجلها هذه المنظمة، المُثُل التي أدت إلى إنشاء الأمم المتحدة — مُثُلنا نحن.

وكان الاعتداء مفجعا لبلدي بصفة خاصة، إذ فقدت البرازيل أحد أبرز أبنائها. ففي وقت الخلاف والعنف، كان سيرجيو نصيرا للسلم والمصالحة. وكافح من أجل المحرومين وضحايا التمييز والإقصاء. ولقد تجلى ولاؤه للأمم المتحدة، وقيادته في القضايا الإنسانية، والتزامه بإغاثة المعوزين في عمله في العديد من حالات ما بعد الصراع الدولية التي انخرط فيها.

إن البرازيليين فخورون بسيرجيو فييرا دي ميللو. فلقد شكلت منجزاته مثالا عظيما لنا جميعا في السعي إلى تحقيق السلام والتنمية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان على النطاق العالمي. وعندما كان سيرجيو فييرا دي ميللو يخدم المجتمع الدولي إنما كان يشّرف بلده. وكما قال وزير الخارجية سلسو اموريم، كان سيرجيو صانعا للسلام، وعبرة تلهم أجيالا متتابعة من المواطنين البرازيليين.

ولكي نحيي ذكراه وذكرى من لقوا حتفهم معه، أفضل ما يمكن أن نفعله هو أن نؤكد مجددا على التزامنا بتعزيز سيادة القانون وتعددية الأطراف والتعاون كعلاج للعنف. لابد أن نلتزم من جديد ببناء عالم يمكن أن يسوده العدل. ويجب أن نستخلص من أسى وحزن هذه اللحظة عبرة الأمل والثقة. ولابد أن نكمل المسيرة. فهؤلاء الذين لقوا حتفهم من أجل مثل نبيل يجب أن يلهمونا في التزامنا بتعزيز الأمم المتحدة وفي بحثنا الجماعي عن مستقبل للسلام بين الأمم، والأمن واحترام حقوق جميع البشر، بدون تمييز أيا كان. الرجال والنساء يفنون؛ ويمكن أن يُقتلوا. ولكن أحلامنا – أحلام الذين نكرمهم اليوم – أحلام حية. وستدفعنا هذه الأحلام إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠ من جدول أعمالها؟

تقرر ذلك.

البند ١٧ من جدول الأعمال (تابع)

(ي) **تعيين عضو في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة**

مذكرة من الأمين العام (A/57/111/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبلغ الأمين العام الجمعية العامة في مذكرته بأنه تلقى إخطارا باستقالة السيدة سوزان ماكليرغ، ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية من لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ولذا مطلوب من الجمعية أن تعين، في دورتها الحالية، شخصا لملء هذا الشاغر للفترة المتبقية من ولاية السيدة ماكليرغ، التي تنقضي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

ولعل الممثلين يتذكرون أن هذا البند الفرعي أُحيل إلى اللجنة الخامسة. ولكي تتناول الجمعية هذا البند الفرعي على وجه السرعة ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على النظر في هذا البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على الشروع فورا في النظر في البند الفرعي (ي) من البند ١٧ من جدول أعمالها؟

لعدم وجدود اعتراض، سنمضي في عملنا على هذا الأساس.

ويبلِّغ الأمين العام الجمعية العامة في مذكرته أيضا بأن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد رشحت السيد طوماس ريباش لملء الشاغر الناجم عن استقالة السيدة ماكليرغ. وتفيد المذكرة كذلك أن ترشيح السيد ريباش قد أقرته مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في تعيين السيد طوماس ريباش عضوا في لجنة المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لفترة ولاية تبدأ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ي) من البند ١٧ من من جدول الأعمال وفي البند ١٧ من جدول الأعمال ككل؟

تقرر ذلك.

البندان ٨ و ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: تقارير المكتب

نزع السلاح العام الكامل

(ط) عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح

تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح (A/57/848)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ١٩ بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قررت إحالة البند ٦٦ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية إلى اللجنة الأولى.

ولكي تمضي الجمعية العامة على وجه السرعة إلى النظر في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند الفرعي (ط) من البند ٦٦ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أيضا أن الجمعية توافق على المضي فورا إلى النظر في البند الفرعي (ط) من البند ٦٦ من جدول الأعمال؟

لعدم وجود اعتراض، سنمضي في عملنا على هذا الأساس.

ستنظر الجمعية العامة في تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الوارد في الوثيقة A/57/848.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحيط علما بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في الأهداف وجدول الأعمال، بما في ذلك إمكانية إنشاء لجنة تحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (ط) من البند ٦٦ من جدول الأعمال وفي البند ٦٦ من جدول الأعمال ككل؟

تقرر ذلك.

البند ٨٦ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي:

(د) الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

ورقة اجتماع (A/57/CRP.5)

مشروعا المقررين (A/57/L.80 و A/57/L.82)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت في جلستها العامة ١٩ المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ إحالة البند ٨٦ من جدول الأعمال وبنوده الفرعية على اللجنة الثانية.

وبغية تمكين الجمعية العامة من الانتقال بسرعة إلى النظر في مشروعي المقررين الواردين في الوثيقتين A/57/L.80 و A/57/L.82، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند الفرعي (د) من البند ٨٦ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): هل لي كذلك أن أعتبر أن الجمعية توافق على الانتقال فورا إلى النظر في البند الفرعي (د) من البند ٨٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): معروض على الجمعية مذكرة من الأمانة العامة صدرت بوصفها الوثيقة A/57/CRP.5 وتتضمن معلومات أساسية عن المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية وكيانات قطاع الأعمال التي قدمت طلبات التفويض للمشاركة في الحوار الرفيع المستوى.

ومعروض أيضا على الجمعية مشروعا مقررين عمما بوصفهما الوثيقتين A/57/L.80 و A/57/L.82.

تبت الجمعية الآن في مشروعي المقررين الواردين في الوثيقتين A/57/L.80 و A/57/L.82.

ننتقل أولا إلى مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/57/L.80 المعنونة ''اعتماد منظمات حكومية دولية لدى الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل الآن إلى مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/57/L.82 المعنونة ''تفويض كيانات/منظمات الأعمال للمشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع المقرر؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أتناول الآن مسألة تفويض المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية الذي سيستغرق يومين.

لقد أبلغت بأنه يلزم إجراء مزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة. وطلب إلي أيضا إرجاء النظر في هذه المسألة إلى موعد لاحق. وحيث أن هذه الجلسة هي الجلسة الأخيرة التي تعقدها الجمعية العامة خلال الدورة السابعة والخمسين، فإن مسألة تفويض المنظمات غير الحكومية سيجري تناولها إذا في الدورة الثامنة والخمسين في إطار البند ذي الصلة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند الفرعي (د) من البند ٨٦ من جدول الأعمال وفي البند ٨٦ ككل؟

تقرر ذلك.

البند ٥٣ من جدول الأعمال (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/57/861)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في إطار البند ٥٣ من جدول الأعمال ''تنشيط أعمال الجمعية العامة''، أود بإيجاز تقديم النص المعروض على الجمعية والمعنون ''مذكرة من رئيس الجمعية العامة''، والوارد في الوثيقة A/57/86 وقد صدر في اللحظة الأخيرة ووزع هذا الصباح.

الوثيقة مكونة من ثلاثة أجزاء. الجزء الأول تلخيص للمنجزات التي تحققت في مجال تنشيط أعمال الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين. وفي هذا الصدد، أود التشديد على اتخاذ القرار ٣٠١/٥٧ الذي ينظم مواعيد افتتاح الدورات العادية والمناقشة العامة في الدورات المقبلة عن طريق تعديل المادة ١ من النظام الداخلي للجمعية العامة. وجدير بالذكر أيضا أن الجمعية العامة خلال دورتها السابعة والخمسين استهلت، وفقا للقرار ٨/٥٧، عقد حلقتي نقاش مفتوحتين للجمعية العامة. الأولى، وعنوانها ''الحالة في أفغانستان بعد انقضاء عام''، هدفت إلى تيسير إجراء مناقشة معمقة للموضوع في جلسات عامة. أما الثانية وعنوانها ''دور المجتمع المدني في منع الصراعات المسلحة''، فقد اجتذبت جمهورا واسعا، ولا سيما من المنظمات غير الحكومية.

والجزآن الثاني والثالث من الوثيقة عنواناهما على التوالي ''المرفق'' و ''التذييل''. وقد رُحّل العديد من المقترحات الواردة في هذين الجزءين من الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وبعد عدة جولات من المشاورات غير الرسمية المفتوحة، تم إضافة مقترحات جديدة، خاصة ما يتصل منها بتنشيط أعمال اللجان الرئيسية. وأشير هنا إلى الفصل جيم.

فخلال الدورة السابعة والخمسين، واصلت الجمعية العامة الممارسة التي تتبعها حيال الجمع بين عدة بنود مترابطة من جدول الأعمال، بما يتيح إجراء مناقشات مشتركة بشأن مواضيع متداخلة في جدول أعمالها. ونتيجة للقبول الحسن الذي لاقته هذه المبادرة، تم اقتراح الجمع بين مزيد من بنود جدول الأعمال وإجراء مزيد من المناقشات المشتركة في مشروع برنامج عمل الدورة الثامنة والخمسين.

إن تنشيط الأعمال هو عملية متواصلة. والحماسة والمدخلات الإيجابية المتعلقة بالموضوع أكدت أهميتها. بل وقد اقترح بعض الممثلين الدائمين اعتماد نهج ينطوي على قدر أكبر من المبادرة وتحديد جدول زمني أو مهلة محددة للمناقشات التي سوف تجري في المستقبل بشأن موضوع تنشيط الأعمال. واسمحوا لي هنا أن أعرب عن توقعي بأن هذه الوثيقة المعروضة على الجمعية، ومعها تقرير الحلقة الدراسية التي عقدت في منهاست بولاية نيويورك عن تنشيط أعمال الجمعية العامة في الألفية الجديدة، الوارد في الوثيقة A/57/836، سيشكلان تربة صالحة لمناقشات الجمعية بشأن هذا الموضوع في المستقبل.

وآمل أيضا أن يجري إثراء عملية التنشيط بمزيد من الأفكار الجديدة، فيما يستمر تنفيذ تدابير الإصلاح المتفق عليها في تعزيز فعالية أداء الجمعية العامة.

ويذكر الأعضاء أن الجمعية اتخذت في جلستها العامة ٨١ المعقودة في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٣ القرار ٣٠١/٥٧ في إطار هذا البند.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في إدراج هذا البند في مسودة جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا نختتم النظر في البند ٥٣ من جدول الأعمال.

البند ٥٤ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية في جلستها العامة ١٩ المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ قررت إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية، إلا أنها أرجأت القرار المتعلق بتخصيص الوقت المناسب له خلال الدورة. وأفهم أنه من المستصوب تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر إذاً أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نختتم النظر في البند ٥٤ من جدول الأعمال.

البند ٥٥ من جدول الأعمال

العدوان المسلح ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية

رسالة من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية (A/57/860)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة في جلستها العامة ١٩ المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أدرجت البند ٥٥ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

وفي ما يتصل بهذا البند، أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة A/57/860 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ من الممثل الدائم لجمهورية الكونغو الديمقراطية يطلب فيها إدراج البند المعنون ”العدوان ضد جمهورية الكونغو الديمقراطية“ في جدول أعمال الدورات العادية للجمعية العامة في المستقبل.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نختتم نظرنا في البند ٥٥ من جدول الأعمال.

البند ٥٦ من جدول الأعمال

السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة في جلستها العامة ١٩ المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أدرجت البند ٥٦ في جدول أعمال الدورة السابعة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٦ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ١١٤ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة في جلستها العامة ١٩ المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قررت إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

أفهم أنه من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في إرجاء النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نختتم نظرنا في البند ١١٤ من جدول الأعمال.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة في جلستها العامة ١٩ المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، قررت إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية.

أفهم أنه من المستصوب إرجاء النظر في هذا البند إلى الدورة الثامنة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في تأجيل النظر في هذا البند وإدراجه في مشروع جدول أعمال دورتها الثامنة والخمسين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بذلك نختتم نظرنا في البند ١٣٣ من جدول الأعمال.

البنود ١٣٦ إلى ١٤١ و ١٤٤ إلى ١٤٦ و ١٤٨ و ١٥٠ من جدول الأعمال

بنود جدول الأعمال المتبقية للنظر فيها خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة ولم تدرج في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين نتيجة لاتخاذ القرار ٣٢٣/٥٧

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء بأن الجمعية العامة في جلستها العامة ١٩ المؤرخة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ قررت إدراج هذه البنود في جدول أعمال الدورة الحالية.

أود أن أُذَكِّر الوفود بأنه نتيجة لاتخاذ القرار ٣٢٣/٥٧ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، المعنون ''بعثات حفظ السلام التي تم إغلاقها''، لن تُدرج البنود ١٣٦ إلى ١٤١ و ١٤٤ إلى ١٤٦ و ١٤٨، و١٥٠ من جدول الأعمال في مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والخمسين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تختتم نظرها في هذه البنود؟

تقرر ذلك.

بنود جدول الأعمال الباقية قيد النظر أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أُذَكِّر الوفود بأن البنود التالية من جدول الأعمال التي تم البت فيها خلال جلسات سابقة قد بقيت مفتوحة للنظر فيها خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة: البنود ١١، ١٢، ١٨ إلى ٢١، ٢٤، ٣٥ إلى ٣٨، ٤٢، ٤٤ إلى ٤٦، ٧٦، ٧٩، ٨٤، ٨٧، ٩٢، ١٠٠، ١٠٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٥ إلى ١١٧، ١١٩ إلى ١٢١، ١٢٣ إلى ١٢٥، ١٦٠.

كما يعلم الأعضاء، فإن هذه البنود، فيما عدا البند ١٨، المعنون ''انتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤''، قد أدرجت في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في هذه البنود خلال الدورة الحالية؟

تقرر ذلك.

البيان الختامي للرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): شهدت الأمم المتحدة عاما شديد الصعوبة. وناقشت الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين طائفة واسعة من المسائل، تمتد من منع نشوب الصراعات إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية بشكل أكثر فعالية، ومن متابعة أكثر تنسيقا وتكاملا لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة إلى واحدة من أهم المسائل المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة – ألا وهي إصلاح منظومة الأمم المتحدة.

لقد توصلنا إلى توافق في الآراء واتخذنا العديد من القرارات والمقررات. غيرأن بعض الأفكار والمقترحات لم يبت فيها بصورة نهائية. وأتوقع أن يستمر النظر في هذه الأفكار خلال الدورة الثامنة والخمسين. ومع ذلك، فإنني آمل أيضا ألاّ ينصب تركيز الأمم المتحدة على المسائل المتصلة بالجمعية العامة وتنشيطها فحسب، بل أيضا على زيادة مشاركة الأمم المتحدة في توجيه شؤون العالم. وأنا على اقتناع بأن دور الأمم المتحدة ينبغي أن يكون أكثر حسماً مما كان عليه في الآونة الأخيرة وأنه ينبغي أن يعكس الدور المناط بها في الميثاق على نحو سليم. وهذا ينطبق بجلاء أيضا على مجلس الأمن ومسؤولياته في المجالات المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين اليوم، ويشمل ذلك بصورة خاصة العراق.

ولكي تصبح الأمم المتحدة على استعداد أفضل لتأدية هذا الدور الأساسي، يتعين عليها تنفيذ إصلاحات كبيرة. وآمل أن يكون مجلس الأمن في المستقبل ليس بالبعيد جدا انعكاسا لاحتياجات بداية القرن الحادي والعشرين والحالة الجيوسياسية على حد سواء. وأتوقع أيضا، مثلما أوضحت في مذكرة من رئيس الجمعية العامة (A/57/861)، مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة، أن الجمعية العامة سيتم تعزيزها وستصير فعالة وعملية المنحى بقدر أكبر. وعلاوة على ذلك، آمل أن تبدأ الجمعية بما لا يدع مجالا للشك في السير على الطريق الذي سيؤدي، في الوقت المناسب، إلى أن تصير برلمان العالم، وهو الاسم الذي أطلقه عليها الممثل الدائم السابق لفرنسا، السفير جان – دافيد لفيت.

ومن ضمن إجراءات الجمعية العامة أثناء فترة رئاستي، يبرز بصورة خاصة اتخاذ القرار ٣٣٧/٥٧ بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ويستجيب ذلك القرار لطلب الأمين العام بالتحول من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. وتكمن قوة القرار في مدى تطبيقه. فهو يقر بأن الأسباب الجذرية للصراع متعددة الأبعاد ومترابطة، وبذلك تتطلب نهجا شاملا ومتكاملا. وهو يتناول دور وضرورة التعاون فيما بين قطاع عريض من الأطراف الفاعلة في منع نشوب الصراعات، بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة ووكالاتها والمجتمع المدني وجهات أخرى ذات صلة.

وقد أتيح اليوم للجمعية العامة تقريري (A/57/864، المرفق) عن نتائج الاجتماع المفتوح بشأن دور المجتمع المدني في منع نشوب الصراعات المسلحة. وحاول الاجتماع المفتوح المعقود في بداية شهر أيلول/سبتمبر أن يستكشف بطريقة تفاعلية الدور المستقبلي للمجتمع المدني في منع نشوب الصراعات المسلحة، وأن يحدد كيفية الربط بفعالية بين عمل المجتمع المدني في ذلك المجال وجهود الحكومات والأمم المتحدة.

إن مكافحة الفقر المدقع جزء لا يتجزأ من استراتيجية منظومة الأمم المتحدة لمنع نشوب الصراعات. ولذلك يتعين علينا أن نبذل قصارى جهدنا لدعم تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ليس لأسباب أخلاقية وإنسانية فحسب، ولكن أيضا لخلق بيئة اجتماعية – اقتصادية مثلى تساعد على تخفيف حدة التوتر وكفالة عالم مستقر وأكثر إنصافا بكثير.

وكان التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة ومتابعة نتائجها مفهوما

جديدا وشاملا يتناول قطاعات عريضة. وأنشئ فريق عامل مخصص للنظر في مجمل آلية عملية متابعة تلك المؤتمرات ومؤتمرات القمة. وقد حدد الفريق سبلا لتبسيط ولتحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وتوحيد جهودها دعما لتنفيذ نتائج المؤتمرات. وقررت الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٢٧٠ باء ، ضمن أمور أخرى، عقد حدث رئيسي، جذاب سياسيا – اعتبره شخصيا مؤتمر قمة – في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في إعلان الألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأعتقد أن القرار سيزيد تعزيز الدور القيادي للجمعية العامة ودور التنسيق الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جدول أعمال التنمية الدولي.

وقد تكرست جلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي لمناقشة دعم الأمم المتحدة لمبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد) التي أطلقت حديثا. ونتيجة لذلك، أعربت جميع الدول الأعضاء عن التزامها القوي بمساعدة البلدان الأفريقية في التصدي لأصعب المشاكل التي تواجه القارة والتغلب عليها ألا وهي الفقر المدقع، والافتقار إلى المياه والصرف الصحي، وانتشار الأمراض، وعدم كفاية التعليم وما إلى ذلك. وقد أنشئ مكتب خاص ضمن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لتنفيذ مبادرة النيباد.

وكرست الجمعة العامة عدة جلسات عامة أثناء شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ لمناقشة آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي شهر كانون الأول/ديسمبر أقرت الجمعية في القرار ٥٧/٢٩٩ اقتراحي بتنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وهذا العام هو أول عام يتعين فيه تنفيذ الوعود المقطوعة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيتعين تنفيذ التزامات أخرى في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وسيركز الاجتماع الرفيع المستوى على تشاطر أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مكافحة آفة الفيروس/الإيدز.

وطوال الدورة السابعة والخمسين، أوليت اهتماما خاصا لقيام تعاون أوثق فيما بين مختلف الوكالات والمنظمات في منظومة الأمم المتحدة. واستفدت كثيرا من الاجتماعات الدورية مع رئيسي مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا مع رؤساء اللجان الرئيسية. وكجزء من الحوار القائم بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، عقدت اجتماعات مع رئيس البنك الدولي والمدير الإداري لصندوق النقد الدولي. واتخذت الرئاسة التشيكية جميع الخطوات الضرورية لكفالة الإعداد الدقيق للحوار الأول الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

وأشاطر الأمين العام بصدق آراءه بشأن ضرورة إجراء إصلاح شامل من شأنه أن يؤدي إلى فعالية أكبر للأمم المتحدة. ولا يتطلب ذلك النهج إصلاحا من الداخل فحسب، ولكن أيضا تغييرا نوعيا في موقف الدول الأعضاء من التعامل مع الإصلاح مع مراعاة أن الهدف النهائي من تلك الممارسة هو أن يكون للأمم المتحدة صوتا حاسما بقدر أكبر في شؤون العالم. وإنني واثق من أنكم جميعا تتفقون معي على أنه لكي يتحقق ذلك، من الأهمية المطلقة توافر إرادة سياسية مجددة للدول الأعضاء. ويبدو لي أنه بعد التجارب التي مررنا بها أخيرا، لا يوجد وعي واسع الانتشار بهذه الضرورة فحسب، ولكن أيضا، وعلى الأقل فيما بين بعض البلدان، هناك قدر أكبر من الإرادة السياسية لفعل شيء حيالها. وسنرى إذا كانت الفرصة السانحة ستغتنم أو ستفوت مثلما حدث عدة مرات في الماضي.

وأثناء الدورة السابعة والخمسين، كانت الجمعية العامة على دراية بهذه القضايا، وتحقق تقدم في مختلف عمليات الإصلاح في الأمم المتحدة. وكان تعزيز منظومة الأمم المتحدة من أهم القضايا التي نوقشت. وعرض الأمين العام ٣٦ اقتراحا متنوعا للإصلاح تسعى للملاءمة بين الأولويات السياسية والأهداف الإنمائية للألفية ولتنظيم الأمانة العامة. واستجابة لذلك، وبينت الجمعية العامة موقفها في القرار ٣٠٠/٥٧. وسيعزز العديد من المقترحات تأثير أعمال المنظمة، ولا سيما في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، من خلال توضيح الأدوار والمسؤوليات في المساعدة التفنية والتنسيق فيما بين الوكالات فيما يتعلق بحقوق الإنسان وخدمات المعلومات في المقر وفي الخارج؛ وتبسيط الإدارة وترشيد خدمات الوثائق والنشر وما إلى ذلك.

وهناك مهمة كبيرة كانت تقع على عاتق كل رئيس للجمعية العامة خلال السنوات العشر الماضية ألا وهي كسر الجمود الحاصل في إصلاح مجلس الأمن، بما في ذلك قضايا من قبيل إضافة أعضاء جدد، دائمين وغير دائمين على حد سواء، وفرض قيود على استعمال حق النقض. وأضاف النقاش بشأن العراق زخما إضافيا لمناقشة ضرورة إصلاح مجلس الأمن.

ويبدو لي أن أذهان الكثير من السياسيين والدبلوماسيين متجهة إلى هذه المشكلة اليوم بوضوح أكثر من أي وقت آخر خلال السنوات العشر الماضية. بيد أنه تكوّن لديّ اقتناع راسخ بعد ترؤسي الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابعة والخمسين، بأن الجمود لا يمكن كسره ما لم يحدث إنجاز سياسي كبير في عواصم بعض الدول الأعضاء الرئيسية. وأُدرك أن تاريخ القرن الماضي يشير إلى أن مثل هذه الإنجازات تتحقق في أعقاب الكوارث الكبرى، كالحربين العالميتين، اللتين أدتا إلى تأسيس عصبة الأمم والأمم المتحدة على التوالي. غير أني أرى في الوقت ذاته أن المجتمع الدولي قد بلغ درجة من التبصر أرفع كثيراً من ذي قبل، بحيث أننا لن نحتاج فوق ما صادفناه إلى مزيد من الأشياء التي تذكّرنا بضرورة حدوث تغيير في الوضع الراهن.

ولكي أكون منصفا، ينبغي الاعتراف بأن الفريق العامل المعني بإصلاح مجلس الأمن قد نجح بالفعل في اتخاذ بعض خطوات قصار. فجرى تبسيط تقريره إلى حد بعيد بحذف جميع المقترحات التي لم تعد تلقى تأييداً من أي من الدول الأعضاء. وقمت أيضا خلال هذه الدورة بتوزيع استقصاء غير رسمي بشأن عمل الفريق العامل وطرق العمل فيه. وتم توزيع الموجز غير الرسمي الذي أعددته عن نتائج هذا الاستقصاء على الأعضاء.

وأدرك بطبيعة الحال أن الردود التي تلقيناها لا تمثل بالضرورة آراء الأعضاء جميعا، بل وأن توزيع الاستقصاء في حد ذاته كان في نظر بعض الدول الأعضاء مثارا للجدل بعض الشيء. غير أنه في نفس الوقت أثار مناقشة شيّقة وعملية لهذه المسألة خلت منها المداولات السابقة. وبالمثل جرت مناقشات صريحة ومفيدة لهذه المسألة في ترتيبات متنوعة غير رسمية. لذا فإني أوصي بقوة بالإكثار من اللجوء إلى هذه الترتيبات لتبادل الأفكار في المستقبل. ورغم أن نتيجة الاستقصاء لم تكن حاسمة، فقد أكد من جديد الإحباط شبه العالمي القائم إزاء عجز الفريق العامل عن الخروج بالنتائج المرغوبة.

وقد كان التركيز الرئيسي في الجهود المبذولة لتنشيط الجمعية العامة على تحسين طرق العمل والتخطيط لجدول أعمال على جانب أكثر من البساطة. وعدّلت الجمعية العامة باتخاذها القرار ٣٠١/٥٧ موعد افتتاح دورتها العادية وموعد بدء المناقشة العامة والمدة التي تستغرقها، فعالجت بذلك

طلبات عديدة قدمتها الدول الأعضاء بغرض التوصل إلى ترتيب أكثر ملاءمة فيما يتعلق بهذا الحدث الهام.

وأتفق تماما مع الأمين العام في الملاحظة التي أبداها ومؤداها أن الكثير من الخطب في الجمعية العامة متكررة وعقيمة. وكان القصد من مقترحاتنا الخاصة بإجراء مزيد من المناقشات المشتركة، وتجميع القضايا، ومناقشة بعض بنود جدول الأعمال كل سنتين وبعضها كل ثلاث سنوات معالجة جزء من تلك المشكلة. وأفهم تماما بالطبع أنه يتعين على الدبلوماسيين أحيانا تلاوة خطب طويلة مؤلفة في عواصمهم يستهدف مضمونها في كثير من الأحيان مواطنيهم بالدرجة الأولى، ولا يثير بالضرورة قدرا كبيرا من الاهتمام في أرجاء العالم، بما في ذلك داخل الجمعية العامة.

وقد حاولنا ضمن جهود التنشيط المبذولة أن نكمل تلك الظاهرة بالدعوة لعقد فرق مناقشة تفاعلية مفتوحة تشدد على إجراء حوار غير رسمي وصريح وعلى تبادل الخبرات. وعقدنا في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي فريق مناقشة من هذا القبيل تفرّع عن المناقشة العامة للجمعية العامة لأول مرة. ويسّر هذا الفريق، الذي اتخذ موضوعا له ''أفغانستان: بعد عام''، إجراء مناقشة متعمقة لهذا الموضوع، وأعان على إثراء المناقشات التالية لتلك المسألة. وشكلت الجلسة المفتوحة المعنية بدور المجتمع المدني في منع نشوب الصراع المسلح خطوة أخرى صوب إجراء مناقشات تكون أميل إلى طابع عدم الشكلية وإلى التفاعلية، ولها القدرة على تنشيط التباحث بشأن المواضيع المختلفة في الجمعية العامة.

وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٣ عقدنا كثيرا من المشاورات غير الرسمية بشأن اقتراحات مختلفة تتعلق بتجديد نشاط الجمعية العامة. وقد تم تلخيص العناصر الرئيسية في مذكرة أعدها رئيس الجمعية العامة. وسيظل من بين المهام التي تنتظر الرئاسات المقبلة التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المقترحات، بما في ذلك إعداد خطة عمل من نوع ما وإطار زمني لتنفيذها.

وترد مقترحات أخرى بشأن التنشيط في الوثيقة المعنونة ''من مرحلة الوعد إلى مرحلة الممارسة: تنشيط الجمعية العامة في الألفية الجديدة''. وتنبثق تلك المقترحات من معتكَف خصص لتلك المسألة في أيار/مايو ٢٠٠٣. غير أنه جرت مناقشة مقترحات شيقة أخرى في اجتماعات غير رسمية وعلى وجبات الغداء، وأهم من ذلك في أروقة هذا المبنى. ووجدت مزية خاصة في المطالبة بجعل مدة البقاء في المنصب لرئيس الجمعية العامة سنتين. فهذا من شأنه في رأيي أن يزيد من فرصة الرئاسة لتنفيذ المبادرات المتعلقة بالمسائل المستعصية أو الجدلية حين لا يتسنى تحقيق توافق في الآراء خلال سنة واحدة.

وإذ توشك رئاستي على الانتهاء، أود أن أشرككم في بعض خواطري عن الأشهر الـ ١٢ الماضية.

لقد ركزت في رئاستي للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة على عدد قليل من المسائل الرئيسية التي اعتبرتها الرئاسة التشيكية من الأولويات. وفعلت ذلك لأني أعتقد بشدة أن الأمم المتحدة، والجمعية العامة بصفة خاصة، شيء فريد، بل هي في أغلب الظن المنتدى الوحيد الذي يمكن فيه أن يُنظر في المسائل العالمية على نحو متكامل يأخذ بعين الاعتبار جميع جوانبها السياسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية. فمنع نشوب الصراعات، على سبيل المثال، لا يقتصر على كونه مسألة سياسية، بل هو أيضا مسألة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وأبعاد أخرى بالغة الأهمية.

وثمة كثير من المنظمات الدولية التي تتناول مسائل منفصلة متباينة ضمن ولاياتها المحددة. إلا أنه لا يوجد غير

محفل واحد، هو الجمعية العامة، يمكن فيه للدول الأعضاء أن تنظر في المشاكل القائمة والناشئة سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي من كافة جوانبها مع مراعاة الترابط بين الهياكل المؤسسية وتداخلها. فلدينا منظمة دولية لشؤون التجارة، ولدينا مؤسسات أخرى للتنمية والتمويل. ولكن هذه المسائل لا يُنظر فيها معاً على نحو كلّي إلا داخل الجمعية العامة. ويجب ألا يتحلل محور تركيزنا إلى بنود متعددة لجدول أعمال تكتفي بتكرار المناقشات التي تدور في المنظمات الأخرى. فلو حدث هذا لتضاءل بدرجة كبيرة الأثر الذي يحدثه عمل الجمعية ولتقوّضت أهميتها. ويتعين الرجوع عن أي نزوع في ذلك الاتجاه حتى يمكن لنا أن نصب تركيزنا بوضوح على المسائل الرئيسية وأن نعالجها بكل ما هي عليه من تعقيد على نحو متكامل.

وفي هذا الصدد، أرى أن أولويات رئاستي كانت وثيقة الارتباط ببعضها البعض. إذ لا يمكن النظر إلى مكافحة الإرهاب الدولي من منطلق عسكري أو أمني فحسب. فمن الواضح أنها مرتبطة بمسألة منع نشوب الصراعات المسلحة وضرورة القضاء على أي صراع ناشب في المهد قبل أن يُغرق في لجّه منطقة برمتها ويتسبب في خسارة فادحة في أرواح البشر.

ومسألة منع النشوب مرتبطة منطقيا بمسألة أسباب الصراع. وقد أبرزت المفاوضات المطولة التي عقدت قبل اتخاذ القرار المتعلق بمنع نشوب الصراعات المسلحة المسائل العديدة المتشابكة التي تدخل في ذلك، ومنها الفقر المدقع، والتخلف، والتعصب، بل وما يبدو تجاهلا من جانب المجتمع الدولي لمعاناة الشعوب. لذا فإن استهداف القضاء على الفقر المدقع كما تحاول الأهداف الإنمائية للألفية، يعني استهداف ما يمكن أن يكون أرضا تكون خصبة للإحباط والغضب ومشاعر العجز التي قد ينتج عنها سلوك متطرف، بل وإرهابي.

كما أوضحت فيما سلف، أرى أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح جذري وإلى أن تتحلى الدول الأعضاء بإرادة سياسية متجددة وقوية للتحقق من تنفيذ هذا الإصلاح.

أود أن أذكر الجمعية بأن العديد من الدول الأعضاء رحبت ببعض أفكارنا العامة المتعلقة بالإصلاح، ولكن عندما آل الأمر إلى المقترحات المحددة، اختفى ذلك التأييد بأعجوبة. وفي هذه المناقشة الجارية، التي يسود فيها شعور بأن المسائل المتعلقة بالمصلحة والمكانة الوطنية مستهدفة بالخطر، يصبح من الصعب بشكل خاص التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، يمكن، بقدر كبير من التصميم والشجاعة، إحراز نتيجة ناجحة.

إن أهمية الأمم المتحدة، في الحاضر والمستقبل، يُحكم عليها بأعمالها، وليس بالمناقشات الطويلة، والأحاديث المكررة بشأن بنود ليست ذات صلة وثيقة بالموضوع أو تأجيل صنع القرار إلى أجل غير مسمى. وإني مقتنع بأنه لا يتعين على الأمم المتحدة، لكي تؤمن مكانتها على ساحة الشؤون العالمية أو، كما قد يقول البعض، أن تستعيد تلك المكانة، أن تواصل عملية إصلاحها فحسب ولكن أن تعدل أيضا أساليبها لتستجيب على نحو أكثر فعالية لتحديات البيئة الدولية المضطربة. وأحث جميع الدول الأعضاء على العمل لإصلاح الأمم المتحدة بحافز قوي وإرادة سياسية قوية وإخلاص وتفان.

أود أن أحيي ذكرى موظفي الأمم المتحدة الذين قتلوا نتيجة لالتزامهم المتفاني بالمثل العليا للمنظمة. كانوا في أماكن يتعرضون فيها للخطر مباشرة لتعزيز قضية السلام والأمن ولتقديم المساعدة الإنسانية إلى الآخرين. وسنتذكر هذه السنة باعتبارها سنة مأساوية بشكل أليم في تاريخ الأمم المتحدة، فُقدت فيها أرواح العديد من الأشخاص المتفانين في إريتريا وأفغانستان وكوت ديفوار وليبريا وجمهورية الكونغو

الديمقراطية وطبعا بالأخص في العراق. إن قلبي مع أسرهم وأحبائهم.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري الخالص لكل الذين ساعدوني على أداء مهامي.

خلال السنة التي تشرفت فيها برئاسة هذه الهيئة، تعلمت الاعتماد على تعاون الدول الأعضاء وإرشادها، فيما يتعلق بالعديد من المسائل. ومشاركتها النشطة في الجلسات أثرت هذه الدورة وهذه الرئاسة بما لا يقاس.

أود أن أشكر نواب الرئيس، الذين شغلوا مكاني في عدد من المناسبات في رئاسة الجلسات العامة وغيرها. إن تلك المجموعة المتميزة من الدبلوماسيين كانت لي حلقة وصل مع العضوية في معالجة العديد من القضايا الهامة المعروضة على الجمعية العامة. وأعرب أيضا عن امتناني العميق لرؤساء اللجان الرئيسية ونواب رؤسائها ومقرريها كذلك، الذين كانت مساعدتهم على تيسير أعمال الجمعية لا تقدر بثمن.

لقد ظللت أعتمد بقدر كبير على نواب رؤساء الأفرقة العاملة والميسرين المعنيين بمنع الصراعات، والمتابعة المتكاملة، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإيدز، وإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة. وبالتالي أنا مدين جدا لهم جميعا على أعمالهم القيمة.

ويعرب وفدي عن تقديره للأمين العام كوفي عنان على جهوده التي لا تكل للترويج للمثل النبيلة للمنظمة. وأعرب أيضا عن أحر امتناني لوكيل الأمين العام شن جيان ومكتبه على كل الدعم الذي قدموه لي ولمكتبي. وسأكون قطعا مقصرا إذا لم أشكر الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة شؤون الجمعية العامة وتنظيم المؤتمرات وفرع خدمات الجمعية العامة التابع لهذه الإدارة، الهيكل الذي جعل كل هذه الجلسات ممكنة. وعلاوة على ذلك، أود أن أعرب عن تقديري لكل المترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين وموظفي المؤتمرات، وكذلك رجال الأمن، الذين يعملون من وراء الستار ويكفلون سير جلساتنا بصورة سلسة. أشكرهم على كل عملهم الشاق وتفانيهم.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري لما وجدته من مكتبي من جهود لا تكل ودعم يُعوَّل عليه، بقيادة رئيسة المكتب ونائبها. وأعرب عن خالص شكري أيضا لجميع أعضاء فريقي، الذين ظلوا يعملون معي بتصميم قوي وكفاءة مهنية وحماس، وفي كثير من الأحيان حتى الساعات الأولى من الصباح. ولا أعرب عن تقديري لموظفِيَّ من الدبلوماسيين التشيكيين فحسب، ولكن أيضا لموظفي الدعم التابعين للأمم المتحدة، من مصر والفلبين وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، الذين ساعدوني على أداء المهام الشاقة لرئاسة الجمعية العامة.

أخيرا، أود أن أعرب عن أطيب أمنياتي بالنجاح لخلفي الموقر، الرئيس المنتخب لدورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين، جوليان هنت، وزير الخارجية والتجارة الدولية والطيران المدني لسانت لوسيا. وقد جرت بيني وبين الرئيس هنت مناقشات مفيدة بشأن مختلف المواضيع، ويسرني جدا أن أجد أن وجهات نظرنا تتطابق بشأن العديد من المسائل، مما يدل على أن الاستمرارية المطلوبة من دورة إلى أخرى ستكون محفوظة. وأنا واثق بأن دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين، بقيادته المقتدرة ستحقق العديد من النتائج المثمرة.

الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نصل الآن إلى نهاية دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين العادية. هل لي أن أدعو الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت دقيقة واحدة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة السابعة والخمسين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام دورة الجمعية العامة السابعة والخمسين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠